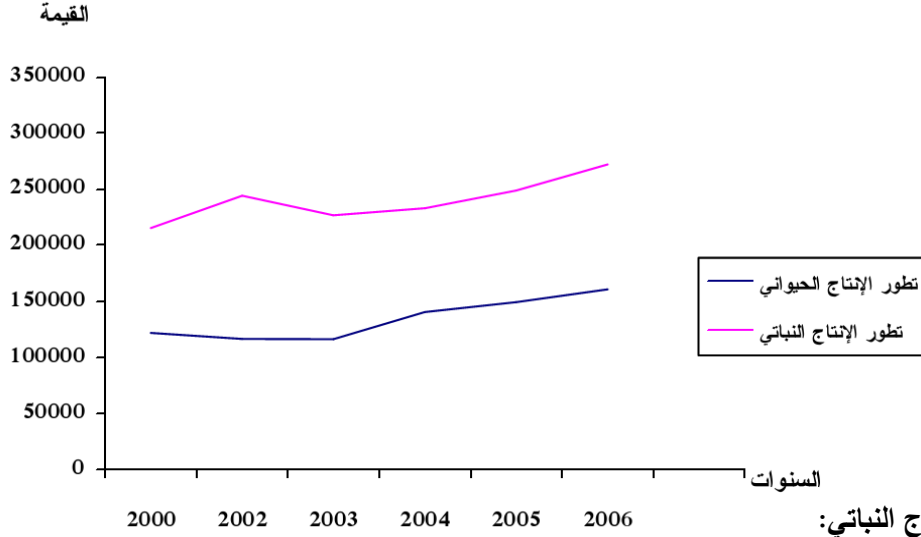


الإنتاج الزراعي في سورية والخدمات المساندة له

أولاً: مكونات القطاع الزراعي في سورية:

يُقسَم الإنتاج الزراعي في سورية حسب إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إلى قسمين رئيسيين: الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. وتُولي الدولة اهتماماً كبيراً للإنتاج النباتي، حيثُ تعدُّه الركيزة الأساسية للتنمية، من حيث كونه مصدراً للغذاء، وكذلك للمواد الأولية اللازمة للصناعة، ومصدراً للعمولات الصعبة. إلا أنها بدأت أيضاً بالاهتمام بالإنتاج الحيواني، وأخذت تُولي عناية واسعة له حيثُ أنه أكثر استقراراً، ولكن تبقى نسبة إسهامه بالنسبة لمُجمل الإنتاج الزراعي في حالة تذبذب صعوداً وهبوطاً، وذلك بسبب استقراره من جهة، وتقلُّب الإنتاج النباتي المرتبط بالأحوال الجوية من جهةٍ أخرى، لكنَّها على أيِّ حال تميل نحو التزايد كما يظهر في المُخطَّط البياني (1):

المخطط (1): تطوّر الإنتاج النباتي والحيواني بأسعار عام 2000 الثابتة/مليون ليرة سورية.



1 - الإنتاج النباتي:

ويُقسَم إلى ست مجموعات هي: (الحبوب، والبقول، والخضار، والمحاصيل الصناعية، والفاكهة، ومزروعات أخرى). تختلف كمية إنتاج كلٍّ منها من عامٍ لآخر لأسبابٍ عديدة، أهمُّها: تغيّر المساحات المُخصَّصة لكلٍّ منها (سواءً تطبيقاً للدورات الزراعية أو استجابةً لتغيّرات الأسعار)، واعتماد مُعظمها على مياه الأمطار، وارتباط إنتاجها بالمناخ والبيئة. ويدلّ الجدول التالي على تطوّر الرقم القياسي لكلِّ مجموعةٍ من المجموعات السابقة خلال ست سنوات يُعدّ فيها عام

2000 هو سنة الأساس. الجدول رقم (1): الأرقام القياسية للإنتاج النباتي (2000=100)

المجموعات	2000	2002	2003	2004	2005	2006
الحبوب	100	192	206	159	178	214
البقول	100	176	199	157	183	203
الخضار	100	130	132	142	145	143
محاصيل صناعية	100	99	87	98	100	77
الفاكهة	100	102	83	101	89	126
مزروعات أخرى	100	110	102	114	125	128
مجمّل الإنتاج النباتي	100	132	129	124	130	143

المصدر: مديرية الحسابات القومية. النشرة السنوية، دمشق، 2007

يبدو من الجدول السابق أنّ مُجمَل الإنتاج النباتي في حالة استقرار نسبي، لكنّه يتذبذب هبوطاً وصعوداً خاصّةً في الزراعات البعلية، أمّا بالنسبة للحبوب والبقول فهناك تفاوتٌ ملحوظٌ في إنتاجها على الرغم من الثبات التقريبي للمساحة المزروعة بهاذين المحصولين، وبصورةٍ عامّةٍ هناك تزايدٌ ملحوظٌ في مُجمَل الإنتاج الزراعي.

2 - الإنتاج الحيواني:

تُقسَم الثروة الحيوانية حسب إحصائيات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إلى قسمين رئيسيين:

أ. قطيع تسمين: وهو ما يُرى للاستفادة من لحمه و جلده، ويُمكن أن يضمّ بشكلٍ عام لحوم المواشي والدواجن والأسماك.

ب. القطيع الأساسي، أو قطيع الإنتاج: وهو ما يُرى للاستفادة من نواتجه المختلفة كالحليب ومشتقاته، والصوف، والبيض، والعسل....

ويُمكن أن نلاحظ تطوّر إنتاج اللحوم من خلال الجدول (2):

الجدول رقم (2): تطور إنتاج اللحوم في سورية للأعوام (2002-2006)

السنوات	اللحوم الحيوانية (ألف رأس)	لحوم الدواجن (طن)	لحوم الأسماك (طن)
2002	1794	123188	15166
2003	1766	159429	16128
2004	2501	170373	17087
2005	5133	162062	16980
2006	4897	173582	17166

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية في سورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء

حيثُ يُلاحظ من الجدول (2) أنّ معدّل الزيادة في إنتاج اللحوم ثابت تقريباً، وهذا ما يميّز الإنتاج الحيواني بشكلٍ عام. أمّا بالنسبة لتطوّر الإنتاج الحيواني فيمكننا التعرّف عليه من خلال الأرقام القياسية لخمس سنوات مع الأخذ بالحسبان

أنّ عام 2000 سنة أساس: الجدول رقم (3): الأرقام القياسية للإنتاج الحيواني (2000-2006)/2000 = 100

المجموعات	2000	2002	2003	2004	2005	2006
الحليب ومشتقاته	100	107	113	134	162	158
تكاثر الحيوان	100	96	94	99	108	112
البيض	100	130	136	157	122	148
الصوف والشعير وشرانق الحرير	100	87	93	124	132	145
منتجات أخرى	100	118	116	128	127	125
مجمَل الإنتاج الحيواني	100	101	102	114	125	128

المصدر: مديرية الحسابات القومية. النشرة السنوية، دمشق، 2007

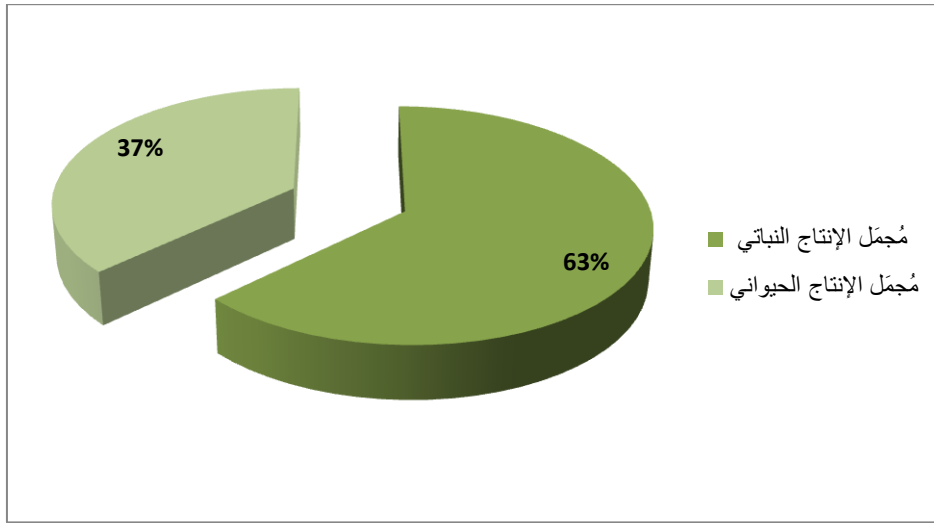
يُلاحظ من الجدول (3) الزيادة المُطرّدة في مُجمَل الإنتاج الحيواني، مع تراجع بسيط في بعض السنوات، بسبب قلّة الأمطار، وخاصّةً في المراعي والبادية. وبشكلٍ عام يُعدّ هذا التزايد بطيئاً وأحياناً ثابتاً ومُتناقصاً، ويعود هذا الضعف في الإنتاجية الحيوانية لأسبابٍ عديدة، منها: نقص العليقة العلفية، وضعف الخدمات الصحية والرعاية البيطرية، وضعف وعي المزارعين بأعمال الرعاية والصحة. ولهذا فإنّه من الضروري تأمين المزارع الحكومية النموذجية لإرشاد الفلاحين إلى الطرق الحديثة في تربية المواشي والدواجن بالشكل الأمثل، واستخدام أحدث الأساليب الضرورية لزيادة أعدادها وإنتاجها.

3 - مقارنة متوسط مساهمة كل من الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني في مجمل الإنتاج الزراعي:

بعد أن استعرضنا بشكلٍ مُوجز حالة الإنتاج النباتي والحيواني في سورية، سنقوم الآن بالمقارنة بينهما من حيث مدى مساهمة كلٍّ منهما في مجمل الإنتاج الزراعي:

لقد شكّلت قيمة الإنتاج الحيواني بالمتوسط حوالي 37% من قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة 2000 - 2009 م، أما قيمة الإنتاج النباتي فقد شكّلت ما نسبته 63% خلال نفس الفترة، وذلك كما هو موضَّح في المخطط (2):

المخطط (2): مساهمة كل من الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني في مجمل الإنتاج الزراعي.



ثانياً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة في سورية:

يحتل القطاع الزراعي في سورية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني كونه يتحمّل عبء تأمين زيادة وتحسين الإنتاج لتطوير نفسه. كما يترتّب عليه تأمين فائض يُستعمل في تطوير القطاعات الأخرى. إضافةً إلى توفير مُتطلّبات الاستهلاك الغذائي لجميع المواطنين، وتأمين التشغيل لأكثر من خمس القوى العاملة في القطر، وهذه الظاهرة تنفرد بها سورية وبعض الدول المُماثلة في ظروفها، والتي تختلف عمّا هو الحال في الدول الأخرى خاصّة المُتقدّمة منها، حيثُ يتحمّل القطاع الصناعي عبء تأمين مُتطلّبات تطوير القطاع الزراعي وليس العكس، ويبيّن ذلك ممّا يأتي:

أ. مساهمة الزراعة في الناتج المحلي:

تُعدّ الزراعة إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة التي لها نصيب هام في الناتج المحلي، وفيما يلي سُورِد الجدول (4) الذي يبيّن مدى مساهمة الزراعة في الناتج المحلي مقارنةً بقيّة القطاعات:

الجدول (4): قيمة الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج/(مليون ليرة سورية) .

السنوات القطاعات	1980	1990	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الزراعة	128068	123718	195588	189937	252859	195243	217483	234488
الصناعة والتعدين	149666	149685	243626	283323	294106	304540	273851	263569
البناء والتشييد	30089	15885	27119	28575	28447	26985	27586	27937
تجارة الجملة والمفرق	86194	69153	90 404	76437	103101	102806	91912	97960
النقل والمواصلات والتخزين	28912	47091	82918	91983	91271	100869	104634	109609
المال والتأمين والعقارات	17040	14308	24056	25869	26439	31227	28882	27920
الخدمات	11470	8742	11393	13620	14753	17897	20201	21767
الخدمات الحكومية	49785	54123	62952	62569	63416	63354	74865	76943
الهيئات غير الربحية	78	165	271	297	342	390	444	515
المجموع	501301	482871	738327	772610	854734	843311	840158	860708

المصدر: دراسة للدكتور يحيى بكور بعنوان إصلاح القطاع الزراعي وتنميته ضرورة لمواجهة تحديات التحرير التجاري والاقتصادي 2004.

يُضخ من الجدول السابق أن قيمة الناتج المحلي الصافي بالأسعار الثابتة لعام 2000 قد تذبذبت بدرجات كبيرة بين سنة وأخرى نتيجة لتأثر قطاع الزراعة بالظروف البيئية وخاصة الأمطار التي تؤثر كميتها الهائلة، وتوزعها على الموسم الزراعي بدرجة كبيرة، وتلعب الأمطار الهائلة بانتظام في شهري آذار ونيسان دوراً حاسماً في كمية إنتاج الحبوب بشكل خاص، وكذلك في نوعية المنتج في الأراضي البعلية.

الجدول(5): تركيب الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج حسب القطاعات.

السنوات القطاعات	1980	1990	1996	1997	1998	1999	2000	2001	المجموع	المتوسط
الزراعة	26%	26%	26%	24%	27%	23%	26%	27%	205%	25.625%
الصناعة والتعدين	30%	31%	33%	37%	34%	36%	33%	31%	265%	33.125%
البناء والتشييد	6%	3%	4%	4%	3%	3%	3%	3%	29%	3.625%
تجارة الجملة والمفرق	17%	14%	12%	10%	12%	12%	11%	11%	99%	12.375%
النقل والمواصلات والتخزين	6%	10%	11%	12%	11%	12%	12%	13%	87%	10.875%
المال والتأمين والعقارات	3%	3%	3%	3%	3%	4%	3%	3%	25%	3.125%
الخدمات	2%	2%	2%	2%	2%	2%	3%	3%	18%	2.25%
الخدمات الحكومية	10%	11%	9%	8%	8%	8%	9%	9%	72%	9%
الهيئات غير الربحية	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	800%	100%

المصدر: دراسة للدكتور يحيى بكور بعنوان إصلاح القطاع الزراعي وتنميته ضرورة لمواجهة تحديات التحرير التجاري والاقتصادي 2004.

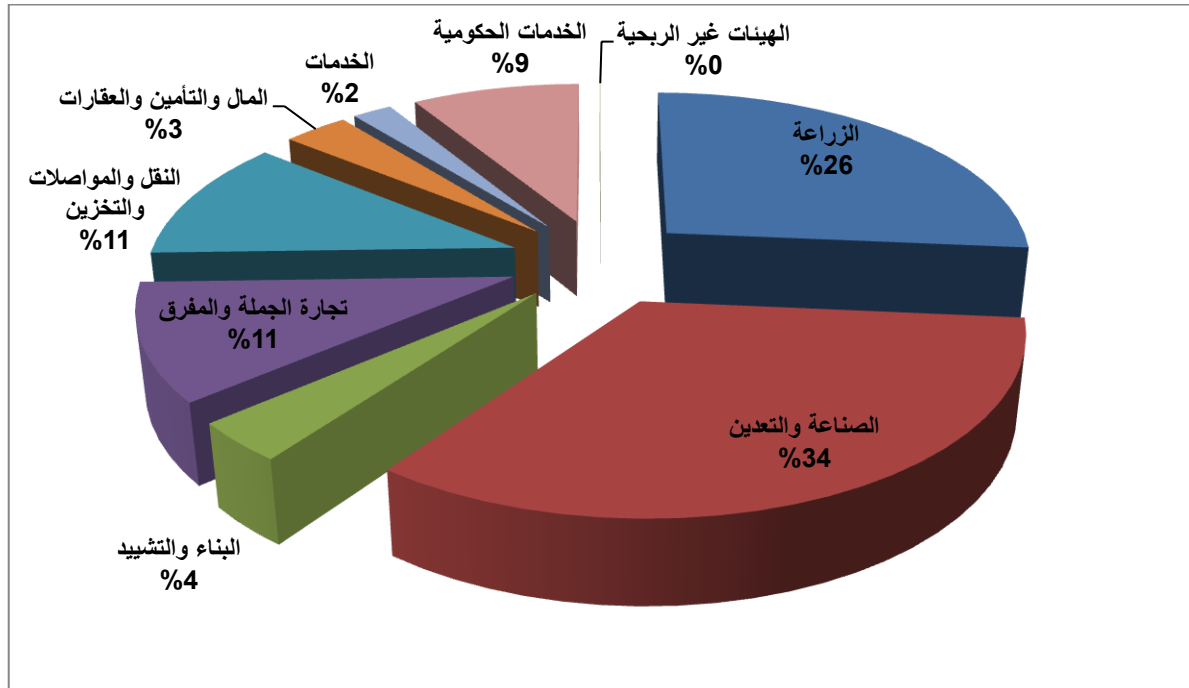
كما يبيّن الجدول رقم (5) نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي يوضّح بأن مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الصافي تتفاوت من سنة لأخرى، وهي تتراوح من 33% عام 1970 م الى 23% عام 1999 م حيثُ تبلغ بالمتوسط 25.625%، ويعود هذا التذبذب إلى تفاوت قيمة الإنتاج الزراعي من عامٍ لآخر إضافةً إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى.

ويبيّن هذا الجدول أيضاً أنّ التذبذب في مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي الصافي هي ظاهرة عامة تشترك فيها جميع القطاعات وبدرجاتٍ متفاوتة من قطاعٍ لآخر فهي تبرز بحدّة في قطاع الزراعة وقطاع التجارة وقطاع الصناعة، بينما تظهر بدرجةٍ أقل في بقية القطاعات.

ويعود ذلك إلى عاملين : الأول منهما هو نقص كميات الإنتاج وبالتالي نقص قيمته. والثاني هو تأثر نسبة مساهمة كل قطاع بنسبة مساهمة بقية القطاعات، الأمر الذي يُحتّم اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة وتحسين الإنتاج من كل قطاع من أجل ضمان استمرار تطوّر الناتج المحلي الصافي.

تُورد الآن المخطّط (3) الذي تمّ إنشاؤه اعتماداً على الجدولين السابقين، حيثُ يبيّن لنا نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الصافي:

المخطّط (3): متوسط مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الصافي.



من المخطّط (3) نلاحظ أنّ القطاع الزراعي يحتلّ المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي، وذلك بعد قطاع الصناعة والتعدين الذي يحتلّ المرتبة الأولى، فيما يأتي قطاع التجارة في المرتبة الثالثة، يليه قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الرابعة.

ب. مساهمة الزراعة في الصناعات الزراعية الغذائية:

تعمل الزراعة على تأمين المواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية، مثل: المطاحن، ومصانع السكر، ومعامل الكونسروة، ومعامل استخراج الزيوت، ومعامل تصنيع الحليب ومصانع الغزل والنسيج وغيرها، كما يتوجب عليها زيادة إنتاج هذه المواد الخام لتوفير كامل احتياجات المصانع القائمة، والتوسع في إقامة مصانع غذائية ونسجية. ومن المسلم به أن بناء قطاع صناعي متقدم نسبياً على أنقاض مجتمع زراعي تقليدي متخلف سوف يُمنى بالفشل والسقوط إذا لم يساعده القطاع الزراعي بتوسيع نطاق الطلب وإمداده بالأيدي العاملة التي يُمكن أن تفيض عن حاجته نتيجةً لمكثنة العمل الزراعي.

ج. مساهمة الزراعة في توفير السلع الغذائية:

تؤمن الزراعة القسم الأكبر من السلع الغذائية اللازمة لاستهلاك المواطنين، سواءً أكانت مُنتجات نباتية أو منتجات حيوانية، واستطاعت سورية تحقيق الاكتفاء الذاتي من كثير من السلع الاستراتيجية الرئيسية إضافةً إلى مجموعة كبيرة من الخضار والفواكه التي تتجج زراعتها في الظروف السورية ويُمكن إجمال السلع الزراعية التي تحقق الاكتفاء الذاتي وفائض للتصدير منها، بما يلي:

مجموعة الحبوب: تم تحقيق الاكتفاء الذاتي وفائض للتصدير من القمح، أما الشعير فإنّ الاكتفاء الذاتي منه يتحقق في السنوات ذات معدلات الأمطار الجيدة، والذرة لم يحقق القطر الاكتفاء منها بعد نظراً للحاجة الماسة إليها كأعلاف للثروة الحيوانية.

مجموعة البقول: تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع أنواع البقول مع فائض للتصدير باستثناء فول الصويا الذي يتم استيراد كسبته لتأمين الأعلاف للثروة الحيوانية.

مجموعة الخضار: تم تحقيق الاكتفاء الذاتي منها بالكامل مع فائض يتم تصديره بعد تغطية الاستهلاك المحلي بالكامل بالرغم من أنه يتم استيراد كمية لا بأس بها من الخضار في غير موسمها.

مجموعة الفواكه: تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع الفواكه الرئيسية المُعدّة للاستهلاك في سورية مع فائض للتصدير وخاصةً التفاح والحمضيات.

مجموعة اللحوم: تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء وخاصةً الدواجن، أما الأسماك فيتم استيراد كميات من الأسماك البحرية في إطار اتفاقيات تجارية، بينما تم تحقيق اكتفاء ذاتي من اللحوم الحمراء، ويتم تصدير الفائض. كما يتم استيراد أغنام للاستهلاك المحلي بغية تصدير نسبة أكبر من سلالات الأغنام/المواشي المرغوبة في الدول الأخرى مثل سلالة أغنام العواس، وبأسعار تفوق بكثير أسعار استيراد الأغنام الأخرى.

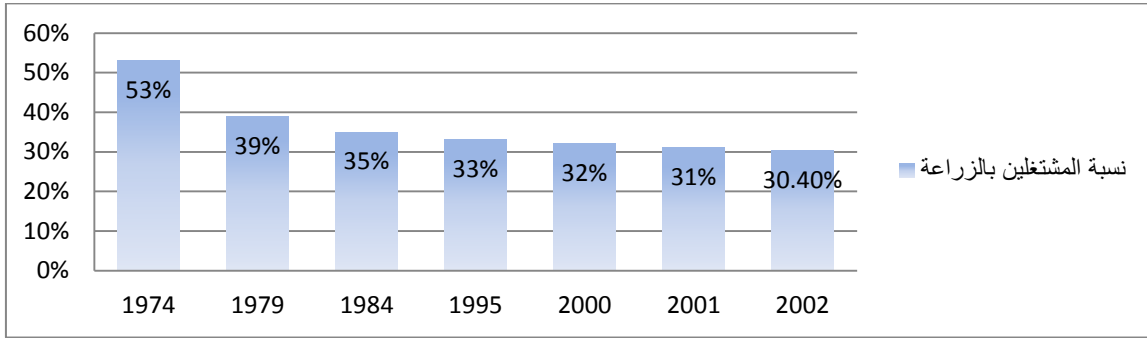
مجموعة البيض: يوجد اكتفاء ذاتي من البيض في جميع المواسم، كما يتم تصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة.

ومن الملاحظ أنّ التطور الذي حصل في قطاع الزراعة من حيث التوسع الأفقي في المساحات المزروعة أدى إلى تأمين حاجة السكان من السلع الغذائية، وفائض للتصدير بشكل عام.

د. مساهمة الزراعة في العمالة والتشغيل:

تلعب الزراعة دوراً هاماً في تشغيل قسم من القوى العاملة في الدولة، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة تتناقص سنة بعد أخرى نتيجةً لنمو القطاعات الأخرى وحاجتها إلى مُشتغلين جدد إضافةً إلى الهجرة الزراعية الناتجة عن تحسُّن المستوى التعليمي لسكَّان الريف، وعزوفهم عن العمل في القطاع الزراعي.

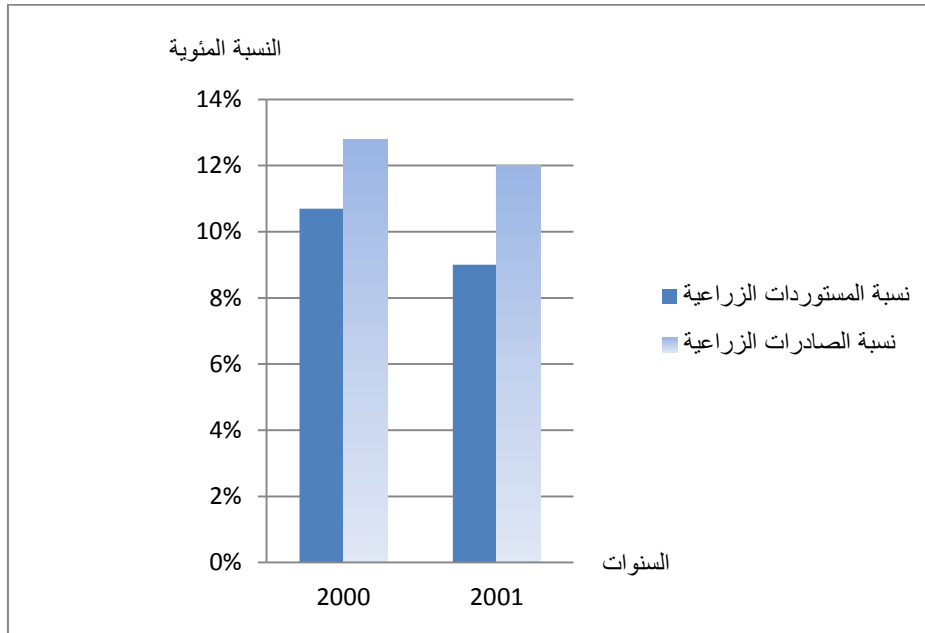
المخطط (4): تغيّر نسبة المشتغلين بالزراعة بين عامي 1974 - 2002 م.



ه. مساهمة الزراعة في الصادرات:

تلعب السلع الزراعية دوراً هاماً في صادرات الدولة إلى الخارج، وفي تعديل الميزان التجاري مع الدول المُستوردة لمنتجاتها.

المخطط (5): نسبة الصادرات والواردات الزراعية من الصادرات والواردات الإجمالية .



وعلى مستوى المحاصيل الزراعية فإنّ ميزان الصادرات السلعية الزراعية يوضّح أنّ تصدير مجموعة الحبوب بكاملها مُوجب باستثناء الشعير والذُّرة الصفراء التي يتمّ استعمالها كعلفٍ حيواني بكميَّاتٍ كبيرة. كما يتمّ استيراد بذور عبَّاد

الشمس لتأمين حاجة مصانع الزيوت إضافة للإنتاج المحلي. وبالتالي يُمكن تحسين الميزان التجاري من السلع الزراعية إذا عملنا على توفير احتياجات هذا القطاع من الإنتاج المحلي خاصة الشعير والذرة وعباد الشمس عن طريق تعديل نمط الإنتاج وإدخالهم في الدورة الزراعية وإتباع سياسة الحوافز الإنتاجية والمُشجعات السعرية، إضافة إلى إعطاء اهتمام للتنمية الرأسية وتوفير مُستلزمات الإنتاج المُحسنة بالكميات والمواعيد المناسبة لزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن الفائض في ميزان الصادرات الزراعية يُستخدم في تمويل المُستوردات الاستهلاكية والسلع الإنتاجية لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والبناء والنقل والمواصلات، فإننا نستدل على أن استمرارية تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى يعتمد على استمرار نمو القطاع الزراعي وتأمين فوائض تصديرية.

ثالثاً: الخدمات المساندة للإنتاج وكفاءة أدائها:

على الرغم من أن القطاع الزراعي يُنصف بكونه قطاعاً خاصاً من حيث ملكية الأراضي ووسائل الإنتاج الأساسية، ولا يشكّل القطاع العام فيه (مزارع الدولة) سوى 24/ ألف هكتار من أصل 5421/ ألف هكتار. فإنه يترتب على أجهزة الدولة تقديم خدمات مُساندة للإنتاج بواسطة مؤسسات وإدارات خاصة أحدثتها لهذا الغرض. تتلخص أهم الخدمات الداعمة المُقدّمة للقطاع الزراعي بما يلي:

أ. خدمات البحوث الزراعية:

تتلخص مهمة البحوث الزراعية في حلّ المشاكل التي تعاني منها الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وبالتالي التوصل إلى تقاناتٍ وحزم تكنولوجية تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي كمّاً ونوعاً.

وقد كان الهيكل التنظيمي للبحوث الزراعية في موقع نقاشٍ مستمر، ومحور لعمل لجانٍ متعدّدة خلال العقدين الماضيين، والتي تراوحت في طروحاتها بين دمج جميع مراكز البحوث الزراعية العاملة في القطر في جهازٍ واحد سواءً أكانت هذه المراكز تابعة لمديريات وأجهزة ومؤسسات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أو مؤسسة التبغ أو مؤسسة السكر أو مؤسسة الزيوت أو غيرها من الجهات التي تتبع وزاراتٍ أخرى. وبين قيام هيكلٍ يضمّ الجهات العاملة في البحوث الزراعية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومؤسساتها ويقوم بالتنسيق مع مراكز البحوث التابعة لمؤسسات أخرى خارج وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. وانتصرت فكرة تجميع مراكز البحوث التي كانت تتبع إدارات ومؤسسات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في جهةٍ واحدة هي الهيئة العامة للبحوث الزراعية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وترتبطُ بوزير الزراعة والإصلاح الزراعي مباشرةً. وتتكوّن من مديريات يُحدّد عددها ومهامها بقرارٍ من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي.

ويقيام هذه الهيئة بدأت مرحلةً جديدة في نشاط البحث الزراعي، حيث من المُتوقّع أن تكون إضافةً قيمةً إلى مُنجزات البحوث العلمية الزراعية فيما إذا استطاعت أن تتجاوز المسائل الآتية:

1- أن تحاول ردم الفجوة بينها وبين جهاز الإرشاد الزراعي خاصةً، وأنّ كلاً منهما أصبح يتبع فنياً وإدارياً إلى جهتين منفصلتين انفصلاً تاماً.

2- وضع استراتيجية البحث العلمي في المجال الزراعي، وتحديد الأولويات وتوزيع الأدوار بينها وبين المراكز البحثية الزراعية الوطنية والعربية والدولية، كونها الأقدر على معرفة متطلبات القطاع الزراعي في سورية، وكونها الموجهة لعمل هذه المراكز في سورية، ويعتقد بعض الباحثين أن المراكز الدولية مهيأة لتعمل في البحوث العليا كالهندسة الوراثية، واستنباط الأصناف الملائمة للمناطق الأكثر جفافاً، أو تلك الأكثر مقاومة للآفات الزراعية والظروف البيئية. ولا يجوز أن تضيق جهودها في تجارب لأصنافٍ مُستوردة، أو تجارب وبحوث على الزراعات المروية، أو تجارب سمادية وغيرها.

3- أن يكون للهيئة كلمة مسموعة في توفير مُستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة مثلاً في موسمها وبالكميات اللازمة وأن تعمل على تحرير استيراد وتوزيع الأسمدة من القيود غير الفنية. وذلك لكي لا تجد نفسها تتصح المزارعين باستخدام حزمة سمادية للحصول على أفضل إنتاج، بينما لا يستطيع الفلاح الحصول على السماد إلا بإجراءاتٍ معقدة وبكمياتٍ مقلّنة وبعد فوات الموسم.

4- إن صيغة التنسيق القائمة ما بين الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ومراكز البحوث الزراعية التابعة لمؤسسات خارج وزارة الزراعة ليست الصيغة التي توحّد توجّهات البحوث الزراعية، ومن الأفضل أن تتبع جميع هذه المراكز إلى الهيئة، وأن تقوم المؤسسات بتبليغ الهيئة باحتياجاتها، وأن تشارك في منافسة نتائج البحوث.

ب. خدمات الإرشاد الزراعي:

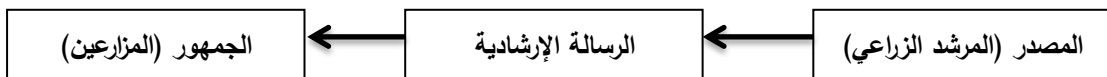
يمكن تعريف الإرشاد الزراعي Agricultural Extension بأنه عمل تعليمي غير رسمي يتطلب تنفيذه جهات رسمية وخاصة تعمل جنباً لجنب مع الريفيين الذين يتعلمون منه بالاقتراع والطرائق والمعينات الإرشادية كيف يحدّدون مشكلاتهم بدقة ويجدون الحلول المناسبة لها.

عالمياً، يوجد منهجان رئيسيان لتقديم الخدمات الإرشادية التعليمية الزراعية:

- الإرشاد الزراعي وحيد الغرض: يتم فيه التركيز على النواحي الإنتاجية الزراعية لرفع مستوى الحياة الريفية.
- الإرشاد الزراعي الهادف لتنمية المجتمع الريفي: يتم فيه ربط النواحي الإنتاجية الزراعية بنواحي أخرى الصحية والتعليمية..

وبالطبع يقوم بتقديم تلك الخدمات مرشدون زراعيون يجب أن تتوفر فيهم مجموعة من الصفات والمميزات تشمل امتلاكهم للمؤهل العلمي المناسب (إجازة عامة في الهندسة لزراعية، أو إجازة خاصة بالإرشاد الزراعي..)، والإيمان بالعمل الإرشادي وأهميته، والكفاءة الفنية، والخبرة الطويلة، والمنشأ الريفي، وصفات شخصية مختلفة كالود في التعامل ومهارات التواصل وغير ذلك..

تكون وسيلة الاتصال الأساسية في الإرشاد الزراعي هي الكلمات التي تدعمها المعينات البصرية والسمعية وغيرها.. وكلما زاد عدد الحواس المستخدمة في عملية الاتصال أدى ذلك إلى زيادة استيعاب الفلاحين للرسالة الإرشادية.



ولا تنحصر مهمة الإرشاد بإقناع المزارعين بالأفكار وإنما يجعلهم يتبنونها حيث يمرّ المزارع المتلقّي للفكرة بمجموعة مراحل: مرحلة الوعي والتنبّه - مرحلة الاهتمام - مرحلة التقييم العقلي - مرحلة التجريب - مرحلة التنبّي والتطبيق. وممّا يساعد المزارع على تبنيّ الفكرة وجود مشكلة أو حاجة معينة لديه تحقّره.

وبسبب تباين الفلاحين وعدم تجانسهم من النواحي المعرفية ومدى امتلاكهم للمهارات والخبرات ومن النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها يتمّ اتباع طرق إرشادية متعدّدة في الإرشاد الزراعي، فمثلاً يمكن أن تقسم الطرق الإرشادية:

- حسب نوع الطريقة (بصرية - سمعية - مكتوبة - بصرية وسمعية بأن واحد....).
- حسب عدد أفراد الجمهور الإرشادي (طرق فردية كالزيارات الشخصية - طرق جماعية كالاكتامات والندوات والأيام الحقلية - طرق جماهيرية كالمعارض الزراعية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية).

تتلخّص مهمة الإرشاد الزراعي في نقل التقانات الحديثة إلى المزارع وإقناعه بتبنيها من خلال الوسائل السمعية والبصرية من جهة، وفي نقل المشاكل الزراعية إلى مراكز البحوث لإيجاد الحلول المناسبة لها واعداد البرامج اللازمة للتخلّص منها من جهة أخرى، وقد كان الإرشاد الزراعي باستمرار موضع اجتهادات متعدّدة، حيث أُلغيت مديرية الإرشاد الزراعي تارةً على أمل أن يقوم المراقب التعاوني بدور المرشد للمزارعين بالرغم من اختلاف عمل الإثنين، وتمّ دمجها مع التعليم الزراعي تارةً أخرى على اعتبار أنّ المؤسسات التعليمية الزراعية تُخرّج المرشدين. وتمّ دمجها مع البحوث العلمية الزراعية تأكيداً على الارتباط العضوي ما بين البحوث والإرشاد. واستمرت التجاذبات حول الإرشاد الزراعي والآراء حول ضرورته أو عدم الحاجة إليه، وحول الأسلوب الذي يجب أن يتمّ انتهاجه من أجل توصيل الحزم التقنيّة التي تُوصي بها البحوث إلى المزارعين، ممّا أدّى إلى عدم تكوين خبرات في هذا المجال وعدم الاهتمام بتأمين مختصّين بالإرشاد الزراعي على مستوى الدولة. وأخيراً استقرّ الرأي على أن يضمّ الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة مديرية للإرشاد الزراعي تتولّى تنفيذ خطة الإرشاد الزراعي المعتمّدة، ويتبع لها مصلحة للإرشاد الزراعي في كلّ مديرية للزراعة والإصلاح الزراعي في المحافظات. كما يتبع لها وحدات إرشادية في مراكز النواحي والقرى ذات التّقلّ الزراعي وكذلك في القرى التي يرى الوزير أهميّة إحداث وحدة إرشادية لها.

يجدر بالذكر أن سورية عرفت أول عمل إرشادي عندما قامت الثانوية الزراعية في سلمية عام 1910 بنشر الأساليب الزراعية وتكوين مفاهيم عن الزراعة آنذاك، ليتطور العمل الإرشادي مع إنشاء وزارة الزراعة عام 1947، ليتّم لاحقاً إنشاء مديرية مختصّة بالإرشاد الزراعي ضمن وزارة الزراعة.

وبالرغم من أهميّة الإرشاد الزراعي، فإنّ معوقات كثيرة ساهمت في ضعف أدائه، من أهمّها:

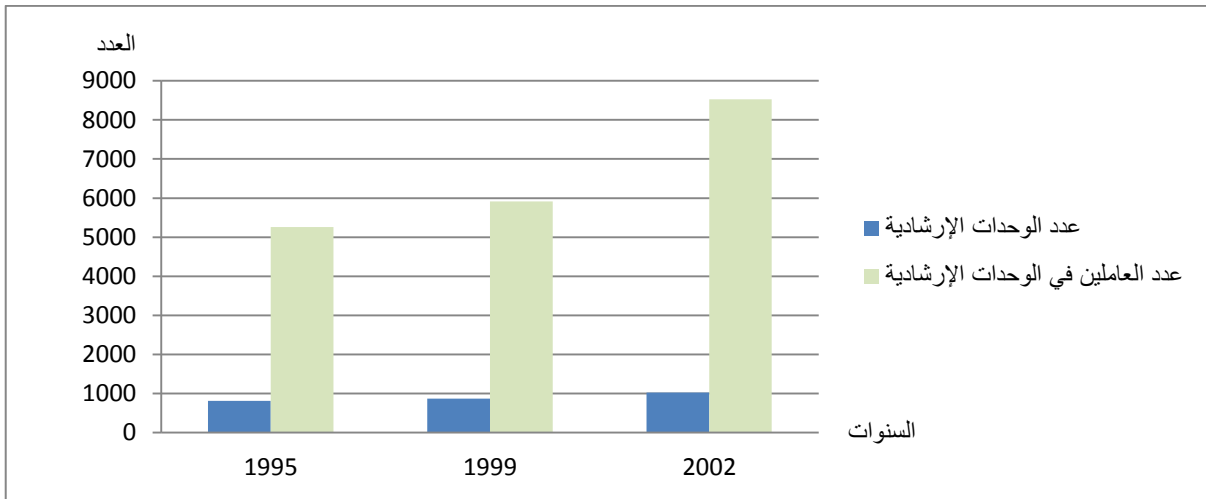
- 1- التوسّع الأفقي في عدد الوحدات الإرشادية دون توفّر المقوّمات الفنيّة والماديّة لعملها.
- 2- غياب الرقابة على عمل المرشدين خاصّةً في الوحدات الإرشادية البعيدة.
- 3- ضعف المستوى العلمي للدورات التدريبية التي تُقام للمرشدين.
- 4- ضعف العلاقة بين البحوث والإرشاد على مستوى القمّة وعلى مستوى القاعدة.
- 5- عدم التقويم العلمي لمستوى أداء الإرشاد الزراعي من جهة خارجية.

ومن الجدير بالذكر أنّ مُعظّم العاملين في الوحدات الإرشادية غير الفاعلة يبيرون ضُعب أدائهم بعدم توفّر الوسائل الإرشادية حتى أبسطها، وعدم توفّر وسائط الانتقال إلى الحقول، وتخلّف النصائح والنشرات الإرشادية التي تُوزّع عليهم.

بلغ عدد الوحدات الإرشادية في القطر 816 وحدة عام 1995، زادت إلى 869 وحدة عام 1999، وأصبح عددها 1027 وحدة في عام 2002، أمّا عدد العاملين في هذه الوحدات فقد زاد من 5259 في عام 1995، إلى 5916 عام 1999. أمّا في عام 2002 فقد تطوّر عدد العاملين في الوحدات الإرشادية ليصبح 8530 عاملاً.

لذلك نلاحظ أنّ التطوّر في الإرشاد الزراعي كان تطوراً كمياً وهو بحاجة إلى تطوير الأداء ليكون أكثر تأثيراً في العملية الإنتاجية واستيعاب التقانات الحديثة وإقناع المزارعين بها. والمُخطّط (6) يوضّح التطوّر الكمي في عدد الوحدات الإرشادية وعدد العاملين بها في القطر:

المخطّط (6): تطوّر عدد الوحدات الإرشادية، وعدد العاملين بها بين عامي 1995 - 2002.



ج. التنمية البشرية:

يُعتبر تأهيل وتدريب العاملين في القطاع الزراعي من فنيين وفلاحين من أهمّ الخدمات التي تقدّمها الدولة بغية تزويد العاملين في هذا القطاع بالمعارف، والخبرات التي تجعلهم قادرين على استيعاب الجديد في عالم الزراعة والتعامل مع التقانات الحديثة واستخدامها بكفاءة عالية.

لذلك فقد أخذت الدولة على عاتقها عملية التدريب المُشار إليها، ووضعت لذلك اعتمادات خاصّة لتنفيذ برامج سنوية تشمل دورات تدريبية عامّة ومتخصّصة، كما تشمل دورات تدريبية قصيرة وأخرى متوسّطة. كما أعطت اهتماماً خاصّاً للاستفادة من الفرص المُتاحة للتدريب خارج القطر، سواءً عن طريق المنظّمات العربية والدولية أو عن طريق اتفاقيات التعاون الثنائي وكلما سنحت الفرصة.

ومن دراسة أوضاع المُتدربين وكذلك البرامج التدريبية المُنفّذة، والاستماع إلى آراء بعض المتدربين أثناء الخدمة، يُمكننا التأكيد على أنّ النتائج المرجوة من التدريب لم تتحقّق بدرجة ملموسة، كما أنّ التدريب لم يشمل شريحة كبيرة من

العاملين في وزارة الزراعة ومؤسساتها، في الوقت الذي خضع فيه القلّة لأكثر من دورة تدريبية، كما أنه من الملاحظ كثرة نقل العاملين من مكانٍ إلى آخر ومن مجالٍ إلى آخر الأمر الذي يضيع الفائدة المتوخّاة من التدريب.

وبالرغم من الجهود المُقدّرة التي تبذلها وزارة الزراعة في هذا المجال فإنّه يمكن تحسين أداء التدريب عن طريق:

- 1- إخضاع جميع المعيّنين حديثاً في الوزارة ومؤسساتها إلى دورة تدريبية عامّة وطويلة الأجل (2-3) أشهر، بغية إمدادهم بالمعارف العلمية عن هذا القطاع والعلاقات القائمة فيه والقوانين والأنظمة التي تحكم عملهم، والمهام التي ستُسنَد إليهم وكيفية التدرّج في العمل الوظيفي، إضافةً إلى تعريفهم بالمجتمع الريفي والمزايا التي يتّصف بها، وغير ذلك.
- 2- إخضاع المُفَرَّزين للعمل في مجالٍ مُحدّد (وقاية، بستنة، إنتاج حيواني .. إلخ) إلى دورة تدريبية متخصصة لا تقلّ مدّتها عن أسبوعين لإكسابهم الخبرات المُتعلّقة بمجالاتهم.
- 3- إخضاع العاملين لدورات تدريبية أثناء الخدمة، وبمعدّل دورة متخصصة كل سنتين، يتمّ فيها اطلاعه على كلّ ما هو جديد في مجاله، والاستماع إلى ملاحظاته عن العمل.
- 4- التأكيد على استمرار المتدربين في مجال العمل الذي تدرّبوا عليه، وفي حال نقلهم من مديريةٍ إلى أخرى أن يتمّ التأكيد على عملهم في التخصص الذي مارسوه سابقاً، وذلك للاستفادة من الخبرات التي اكتسبوها والمعارف التي تدرّبوا عليها.
- 5- تطوير برامج ومكوّنات الدورات التدريبية، مع الأخذ بعين الاعتبار إدخال التقانات الحديثة، والاستفادة من ملاحظات المتدربين في الدورات السابقة.
- 6- الاهتمام بتوفير المُتطلّبات الماديّة للمتدربين، لتشجيعهم على الالتحاق بهذه الدورات.

د. حماية الثروة النباتية والحيوانية:

تعمل وزارة الزراعة على وضع البرامج اللازمة لوقاية الإنتاج النباتي من الآفات الزراعية التي تهدّده، وهي تقوم بذلك من خلال:

- 1- تنفيذ المكافحات الإجبارية التي تهدّد مناطق واسعة من محاصيل معيّنة من قِبَل الدولة بدلاً من مكافحتها من قِبَل الفلاحين بإتباع الوسائل الفردية. ونظراً لأنّ ذلك سيكون أكثر كلفة من المكافحة الجماعية، إضافةً لاحتمال عدم قيام بعض المزارعين بالمكافحة في الوقت المناسب، إمّا لعدم توفّر الإمكانيات لديهم أو لجهلهم بفوائد المكافحة، فإنّ وزارة الزراعة تقوم بالمكافحات بواسطة الطائرات الزراعية، ممّا يؤمّن تغطية كاملة للمنطقة المصابة إضافةً إلى انخفاض تكاليف المكافحة، كما يحدث في مكافحة أعشاب القمح في المحافظات الموبوءة، ومكافحة حشرات القمح وخاصّةً السونة.
- 2- إعطاء اهتمام للمكافحة الحيوية والتي يتمّ فيها إعداد برامج مكافحة متكاملة لآفات محاصيل محدّدة تعتمد على تنمية العدو الحيوي للحشرة التي تصيب الحشرة الضارّة وإطلاقها في موسم المكافحة ليتولّى العدو

الحيوي (حشرة) قتل الحشرة الضارة. وتُعتبر التجربة السورية تجربة رائدة في هذا المجال بالنسبة لدول المنطقة، حيث استطاعت خلالها إكثار الأعداء الحيوية، وإطلاقها، مما حدّ من الأثر الضارّ للآفات، وحافظ على البيئة الزراعية نظيفة.

- 3- حتّى المزارعين على مكافحة الآفات المنتشرة في مزارعهم وتزويدهم بالتعليمات اللازمة.
- 4- أمّا بالنسبة للإنتاج الحيواني، فإنّ وزارة الزراعة تعمل على توفير الأدوية البيطريّة اللازمة لهذا الغرض، وتتمّ الخدمات البيطرية من قبل مراكز بيطرية ثابتة إضافة إلى المُستوصفات المُلحقة ببعض الوحدات الإرشادية الزراعية. أمّا التكاليف الناجمة عن حملات التلقيح والمكافحة للأوبئة فإنّ الدولة تتحمّلها، بما فيها قيمة الأدوية المُورّعة على مرّيّ الحيوانات، أمّا في حالة المكافحة الفردية فإنّ مرّيّ الحيوان يتحمّل سعر تكلفة الدواء.
- 5- تعمل وزارة الزراعة على تنفيذ برنامج متكامل لتحسين مواصفات الأبقار المحليّة وتهجينها مع عروق أجنبية مُختارة، بهدف الاستفادة من مزايا تأقلم العروق المحليّة مع الظروف البيئية في مناطق تواجدها، وإدخال صفات مرغوبة إليها، كزيادة إنتاج الحليب أو تصافي اللحم.

مما سبق نجد أنّ وزارة الزراعة تأخذ على عاتقها مهاماً جساماً في مجال حماية الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ويؤدّي ذلك إلى تحميلها نفقات غير مُبرّرة. أو التأخّر في أداء الخدمة المطلوبة في الوقت المناسب. لذلك فمن الضروري أن تتمّ هذه الخدمة بالتوازي مع جهات أخرى كالاتحاد العام للفلاحين والغرف الزراعية، إضافة إلى بحث تأسيس شركات خاصّة متخصصة بذلك أو تأسيس جمعيات تعاونية للقيام بهذه الخدمات وعلى نفقة الجهة المستفيدة منها.

هـ. استصلاح الأراضي والتشجير:

تُعتبر مشاريع استصلاح الأراضي الجبلية، وتشجيرها بالأشجار المثمرة والحراجية من أهمّ المشروعات التي ساهمت في تعزيز ارتباط الفلاحين بأراضيهم واستمرار إقامتهم في الريف، إضافة إلى كونها حوّلت الأراضي الجبلية الجرداء إلى بساتين مُثمرة تعطي دخلاً جيّداً للفلاحين والاقتصاد الوطني. ويقوم مبدأ هذه المشروعات على أن تتولّى إدارة المشروع مساعدة المزارع في استصلاح أرضه الواقعة في المنحدرات الجبلية بإقامة المدرجات فيها، وتعزيب الحجارة منها، وفتح الحُفر اللازمة لغرس الأشجار وفق إرشادات الفنيين في المشروع، وتوفير الغراس اللازمة، ويتمّ حساب النفقات الفعلية المُصروفة على الأرض وتُعتبر قرصاً من المصرف الزراعي التعاوني متوسط أو طويل الأجل حسب نظام العمليات المُخصّص من مؤسّسة التمويل الإنمائي العربيّة أو الدولية وفق شروط اتفاقية القرض.

وقد شملت المشروعات المُنفّذة وفق هذه الأسس جميع المحافظات التي تتوفر فيها أراضٍ جبلية تحتاج إلى استصلاح، بدءاً من محافظات درعا والسويداء والقنيطرة مروراً بمحافظة ريف دمشق، ووصولاً إلى محافظات حمص وحماه واللاذقية وطرطوس وإدلب وحلب. إنّ التركيز على استمرار هذه المشروعات، وتوفير مُستلزماتها الماديّة محلياً إضافةً، إلى تسهيل إجراءات استيراد المعدّات والتجهيزات والآليات اللازمة، سوف يُسرّع من تنفيذها، ويرسّخ الفائدة المرجوة منها. كما أنّ تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على استيراد مثل هذه الآليات وتكوين شركات خاصّة لذلك سوف يساهم مساهمة فعّالة في الاستثمار الأمثل لمواردنا الطبيعية، ويسرّع تحويل الأراضي الجبلية غير المُستثمرة إلى أراضٍ مُنتجة، ممّا يساهم في التشغيل الأمثل للموارد البشرية في الريف ويدعم الاقتصاد الوطني ويحسن دخول المزارعين.